السائد في اللجنة السياسية ، يميل الى قبول المشروع لانقاذهم من حالتهم الماضرة . . وانها قد شكلت لجنة فرعية لتدرس المساريع المعروضة درسا وانيا . . » .

ويشير عبد الهادي الى انه قد اقترح على السيد بالاندفورد مندوب وكالة الغوث ، وصاحب المشروع الذي عرف باسمه ، بضرورة « ان يراعي في هذه المشروعات ، اذا ما قبل بمبدا ، جمع سمل الاسر اللاجئة في بيئات تشبه بيئاتها السابقة واقامة اهل القرية الواحدة في مكان واحد على قدر الامكان لاستئناف حياتهم السابقة وتسميت باسم القريبة التي كانسوا يقطنونها » (٥٠) ، وقد كان اقتراحه هذا من العناصر الرئيسية التي اشتملها مشروع شمال غربي سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين ، الذي قدم في مرحلة لاحقة ، وكان من اخطر مشاريع التوطين ، ولسوف نتطرق اليه ، لاحقا ،

والواضح ، ايضا ، أن مناقشات اللجنة السياسية لجامعة السدول العربية ، واللجنة الفرعية المنبثقة عنها ، قد تطرقت الى مبدأ اسكان اللاجئين وتشعيلهم ، والاستغناء تدريجيا عن اموال وكالة الغوث . وهو الامر الذي طلب بشانه راي وزارة الخارجية الاردنية . ولا تشير وثائق الجامعة العربية في ذلك العام الى هذا الموضوع ، من قريب او بعيد ، الامر الذي يؤكد صمت دول الجامعة العربية على مشاريع وكالة الغوث ، وتكتمها حولها . والواضح، أيضًا ، أن مشروع بالند غورد قد طرح على الدول العربية قبل أن يقوم صاحبه بتقديمه الى الجمعية العامة للامم المتحدة . فأوراق عوني عبد الهادي تشير الى ان اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، واللجنة الفرعية النبثقة عنها ، قد ناقشتا الاقتراح بتاريخ سابق لتشرين أول ١٩٥١ ، وأن الاتجاه العام لدى دول الجامعة ، الا هو قبول المشروع ، كان عاملا مشجعا كي يقدم مستر بالاند فورد ، مدير وكالة المغوث الدولية ، في ١٩٥١/١٢/١١ ، تقريره الى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في باريس ، وإن يطالب فيه بالموافقة على ميزانية لثلاث سنين بمقدار ٢٥٠ مليون دولار ، منها ١١٨ ملون في العام الاول ، على ان يصرف مبلسغ قدره ٢٠٠ مليسون دولار على مشروعات ادماج اللاجئين ، وخمسون مليون دولار لمساعدتهم على ايجاد المساكن ، ونقلهم من المعسكرات ، وايجاد مشروعات صناعية وزراعية ، ومن ثم تسلم مسئولية وكالة الغوث الدولية الى الحكومات العربية (٥١) .

كان هنالك تنبه جماهيري لاهداف ومرامي مشاريع التوطين ، التي اثارت الريبة في النفوس منذ اللحظة الاولى لطرحها ، ولىم تخف ابعادها